الباب الرابع

أزمات الهوية

هوية العراق الجدلية!

كانت هوية العراق ولاتزال احدى أكثر القضايا الشائكة والمثيرة للجدل بين القيادات السياسية ونخب الفكر العراقية دون أن يكون لها صدى كبير في الأوساط الشعبية ويبدو تعقيد القضية عائدا لموقع العراق الذي جعله هدفاً للغزاة ومحط أنظار الكثيرين وبدت أرضه وكأنها نقطة التقاء بين الجماعات والثقافات المختلفة والمتضادة في كثير من الأحيان وهو ما أدى لجولات صراع متعددة حفل بها تاريخه الفريد وفي الحقيقة لايوجد تضاد بين الوطنية والقومية خصوصاً اذا ما كانت الأخيرة هي الانتماء العرقي للغالبية السكانية حيث يكمل أحدهما الآخر في هذه الحالة وفي العراق فأن الصدام المرفق بالتحريض والتخوين كان هو الحاضر دوماً بين هوية البلاد وانتماؤها العربي فكانت تهم الشعوبية والشيوعية تلاحق المؤمنين بالفكر الوطني العراقي ! فيما أعتبرت العروبة جريمة ينبغي المحاسبة عليها خاصة بعد عام 2003 ! ولعل السبب الرئيسي فى هذا

التضاد الخطير يعود لشخصية الانسان العراقي التي لاتؤمن بالحل الوسط وغالباً ما تميل للتطرف وطنياً كان أو قومياً أو حتى دينياً ومذهبياً .

ان أهم ما يمكن أن يؤخذ على المؤمنين بعراقية العراق ان صح التعبير هو فشلهم في بلورة مفهوم واضح للأمة العراقية بما يشكل حائط صد في وجه المد القومي الجارف في الخمسينات والستينات كما ان تطرف بعضهم في الدعوة إلى قطيعة تامة مع العالم العربي وتجاهل عدة حقائق منها ان استيطان القبائل العربية في العراق قد تم قبل 1400 سنة وانه لم يأتي على حساب سكان البلاد الأصليين والعرب وان لم يكونوا أغلبية كان لهم وجود في العراق قبل الفتح الاسلامي والأهم هو استحالة عدم حدوث تغيير في التركيبة الديموغرافية لأي بلد طيلة قرون من الزمان قد أسهم في تأزيم هذه العلاقة المضطربة أصلاً مع القومية العربية فيما ظل القوميون العراقيون يعيشون في أوهام الوحدة العربية غير مدركين فعلياً لحقيقة خصوصية الواقع العراقي ناهيك عن نظرتهم اللاواقعية للاختلاف الواضح بين تركيبة المجتمع العراقي والمجتمعات العربية لكن السبب الأبرز للرفض القومي العراقي للعراقية كفكر وطني هو رفض نخبهم القيادية السنية تحديداً لمبدأ المساواة مع باقي المكونات وهو أمر ينتفي تماماً في ظل الفكر القومي الذي يمنح هؤلاء

أفضلية تقليدية دون باقي ألوان الطيف العراقي تؤهلهم للقيادة التي تعد خط أحمر لا يمكن تجاوزه قبل الغزو الأمريكي وعراقية العراق هو الخيار الأنسب لهذه البلاد ومفهوم الأمة العراقية هو الأقرب لواقعها المعقد ففي ظله يمكن تصور مساواة حقيقية بين أبناء البلد الواحد خاصة مع التراجع الحاد للفكر القومي في الدول العربية عموماً واتجاه الحكومات والشعوب العربية للاهتمام بشكل متزايد بقضاياها المحلية وشئونها الداخلية بعد اكتشاف التركة السلبية الثقيلة للأنظمة المستبدة المتداعية ولا يعقل في هذه الحالة أن يكون العراقيين عرباً أكثر من العرب أنفسهم غير ان ذلك لا يعني قطعا فك الارتباط المتين مع الدول العربية ولايقصد به حتماً نبذ كل ماهو عربي فقد ثبت أي نظام حكم في بغداد يعزل نفسه عن جواره العربي فلا يمكن لدولة أن تستقر ويعمها السلام وهي في حالة عداء مع جيرانها خاصة اذا ما علمنا بتأييد قطاع واسع من الشعب العراقي لارتباطات العراق العربية وهو مايعني عزل هذا النظام داخلياً وخارجياً ونهايته الحتمية .

وهنا لايفوتنا أن نشير إلى أن العملية السياسية القائمة في البلاد منذ عام 2003 تعد حالة شاذة في هذا السجال فقد تسبب نظام المحاصصة الطائفي والعرقي والحزبي فى القضاء على الهوية الوطنية العراقية واستحداث هويات فرعية ضيقة بالاضافة للجفاء الكبير مع الدول العربية

لأسباب متعددة منها عدم وجود رغبة حقيقية لدى الحاكمين في بغداد في تطوير علاقات العراق العربية وتعزيزها بمايخدم المصلحة العراقية نتيجة اتساع رقعة نفوذ ايران في البلاد من جهة والموقف السلبي الذي أتخذته غالبية الدول العربية من التغيير الأمريكي لمنظومة الحكم العراقي عام 2003 من جهة أخرى، كما ساهمت جحافل الانتحاريين العرب الذين قتلوا العراقيين بدم بارد لأسباب مذهبية في الغالب في اطار مقاومتهم ضد الاحتلال الامريكي في ابتعاد المسافات بين المجتمع العراقي المكلوم والشعوب العربية وزيادة نسبة الحساسية من كل ماهو عربي.

الهوية العراقية وتنوع الانتماءات

يعاني المجتمع العراقي في الحقبة الاخيرة من حالة إنقسامات وتشرذمات حزبية وطائفية وقومية ودينية وعشائرية لم يسبق لها مثيل في أية مرحلة سابقة من مراحل التاريخ الحديث، فأين كان كل هذا مخبأ؟ هل كان مدفوناً في زواياه أم أنه قد زُرعَ بجهود حزب البعث الذي حكم العراق فترة طويلة، أم أن الحركات السرية العالمية هيأت لكل ذلك؟

هل العراقي عربي أو كردي أو تركماني؟: على كل حال يشكل العرب الغالبية العظمى في العراق، لكن هناك قوميات أخرى تعيش معه والى

جانبه كالأكراد مثلاً الذين يقطنون بتركيز في المناطق الشمالية من العراق، وأما التركمان فهم يتركزون في كركوك، ويتوزع تحت لواء كل قومية منها مسلمين وغير مسلمين متجاورين منذ القدم.

هل العراقي شيعي أم سني؟ :ويغلب الطابع الإسلامي على العراقيين فمنهم الشيعة والسنة، يعيشون دون أن يهتموا كثيراً بنوع مذهبهم حتى ظهرت الحركات الدينية السياسية الحديثة في كل من مصر والأردن وسورية والسعودية وغيرها من البلدان العربية والإسلامية كأفغانستان وباكستان وإيران وتركيا وغيرها من البلدان.

هل العراقي يمثله حزب معين؟لم يكن العراقيون يعرفون الأحزاب حتى بداية القرن العشرين وبعد الحربين العالميتين بعدما تحرك الشعور القومي والديني مع بدء نشأة الأحزاب القومية والدينية ومنها حركة القوميين العرب، ونشأة كل من الحزب الشيوعي وحزب البعث، وبالموازاة تأسست التنظيمات الإسلامية كتنظيمات الشباب المسلم والدعوة والتحرير ومنظمة العمل الاسلامي، وحركة الإخوان المسلمين وحركة الموحدين، وتأسست الأحزاب الكردية والتركمانية وغيرها من الأحزاب القومية والدينية للأقليات.

هل العراقي مسلم أم مسيحي أم صابئي أم يهودي؟: العراقيون الذين عاشوا في بداية القرن العشرين يتذكرون تماماً كيف كان الناس يعيشون في مناطقهم ومحلاتهم السكنية من دون أن يتكلموا في شيء من الخلافات الدينية والقومية، فهم جيران يتزاورون ويتزاوجون، يحب بعضهم البعض، يشتغلون سوياً في الحرف وفي السوق وفي ساحات الرياضة يلعبون، حتى دخلت الحركات السياسية الغريبة بيننا لتحرك النزاعات وتخلق العداء بين أهل الاديان والمعتقدات والمذاهب والقوميات ، ولا نستغرب أن نجد يهودياً عراقياً يحن إلى بلده الذي طرد منه لا لشيء إلاّ لكونه يهودي، وهكذا ينطبق الأمر على المسيحيين والصابئة وغيرهم.

هل العراقي علماني أو متدين؟: حتى الأمور التي تتعلق بالدين والإيمان بالله من عدمه لم يكن لها حظ ظاهر كبير بين العراقيين فهناك متدينين وهناك غير متدينين وقد يكون ذلك موجوداً داخل البيت الواحد والأسرة الواحدة دون أن تكون هناك مشكلة كبيرة.

<u>سيكولوجية الاحساس بالظلم</u>

كما ظهرت بعد سقوط النظام السابق ثقافة فرعية نوعية جديدة تعبر عن سيكولوجية الاحساس بالظلم أو ثقافة الضحية فالشيعة والأكراد

أشاعوا بعد سقوط النظام السابق أنهم كانوا ضحية ذلك النظام الدكتاتوري، وفي ذات الوقت أشاع السنة أيضاً أنهم صاروا ضحية النظام الجديد، وأخذ كل طرف منهم يرى في نفسه أنه ضحية وأن الآخر هو جلاده وقد أفرز الشعور بالغبن، مهما اختلفت نوعيته ودرجته وصدقه ميلاً إلى الثأر والانتقام.

صراع الديموغرافيا والهوية

تعد محافظة ديالى واحدة من أهم المحافظات العراقية من حيث موقعها الاستراتيجي القريب جداً من العاصمة بغداد، وهي احدى محافظات الحراك العراقي السني في المحافظات المنتفضة الست وكذلك تمتاز ديالى بخط حدودي كبير مع إيران، حيث لديها حدود مشتركة معها طولها 240 كيلومتراً، وتشكل المسافة بين ديالى وبغداد أقصر المسافات بين حدود إيران والعاصمة بغداد ويهدد العنف المتزايد في محافظة ديالى التي تضم خليطاً من السنة والشيعة العرب والتركمان والأكراد بفرز هذه المكونات من خلال حملة تهجير واسعة طالت أبناء تلك المدينة وتشهد بلدات محافظة ديالى أعمال عنف يومية وعمليات تهجير قسري والوضع في المحافظة اكثر خطورة وقد زادت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة عمليات التهجير القسري في محافظة ديالى وبحسب شهود عيان فان أغلب عمليات التهجير تلك تنفذها مليشيات مسلحة أمام أنظار ومسامع

السلطات المحلية في المحافظات والحكومة المركزية في بغداد، رغم تلقيها تقارير منتظمة حول نزوح عشرات الآلاف من أهل السنة إلى غرب العراق ودول الخليج تاركين بيوتهم وممتلكاتهم خشية الاغتيال.

النزاعات العشائرية وغياب القانون تنتزع هوية البصرة المدنية

تمثل المنظومة العشائرية أحد أهم منظومات الضبط الاجتماعي في أوساط المجتمع العراقي، خصوصاً الريفي منه ،ولهذه المنظومة سطوتها الكبيرة التي تتناسب عكسياً مع قوة الدولة والقانون.

تعد محافظة البصرة أهم مدن العراق التجارية ومصدر قوته الأساس، ففيها معظم ثروته النفطية وموانئه التجارية، وعلى الرغم من بعدها عن دائرة الارهاب إلا أنها ترزح منذ 2003 تحت دوامة صراعات عشائرية تخبو وتظهر بين الحين والآخر، وفي كل مرة تحصد العديد من الأرواح وتقلق الأمن ورغم الجهود الحكومية التي تحاول تنقية بيئة البصرة من تلك الصراعات والمحافظة على سمعة السلم والأمن فيها الذين يرتبطان بحركة الاستثمار وتواجد الشركات الأجنبية إلا أن النزاعات ما زالت تمتد على مساحة واسعة هذه النزاعات واهدافها وتداعياتها سلطت سارا بريس الضوء عليها في تحقيق استقصائي حيث تحدث بهذا الشأن النائب السابق عن محافظ البصرة ومحافظها بعد 2003 وأكد في حديثه لـ سارا

بريس أن هوية البصرة هوية مدنية ثقافية وليست اسلامية، وفيها عشائر لاتتنازع وان حصل نزاع فلا يتطور إلى قتال وقال رئيس اللجنة العليا لحل نزاعات العشائر في مجلس محافظة البصرة ان الحكومة المحلية غير معنية بحل النزاعات العشائرية، لهذا تولدت الحاجة إلى حكماء وعقلاء يقومون بدور اصلاحي من أجل التثقيف لبناء الدولة أكثر من ثقافة حل النزاعات وتبقى البصرة بوابة تجارة العراق ومصدر رزقها الأهم في خطر من تهديد النزاعات والصراعات العشائرية والسياسية التي تنعكس سلبياً على شئونها المحلية وعلى عموم العراق ،لذلك تحتاج إلى وقفة حقيقية من المؤسسة الحكومية والأمنية على وجه الخصوص لخلق أمن مستتب.

الجماعات والميليشيات الطائفية:

بعد سقوط النظام السياسي السابق بدأت موجة جديدة تنتشر من التطرف الطائفي والعرقي حيث جرت عمليات قتل واغتيال وتصفيات وحشية لرجال دين سنة عرباً وأكراداً وعلماء ومفكرين وأطباء ومثقفين وإعلاميين وغير ذلك يرافقها خطاب طائفي، يؤكد على أن منظمات ودولاً وأجهزة مخابرات عالمية تلعب دوراً ما في التخطيط والتلاعب بالنسيج الاجتماعي والديني والطائفي للمجتمع العراقي فالعلاقات الأيديولوجية التي توظفها هذه الجماعات والميليشيات المتشددة تقوم

على مكونات استنفار لتاريخ الصراعات، وتنحو نحو الطوباوية وخطابات الانفعال، ولا تحمل أي مشروع سياسي أو اجتماعي، وتعبِّر عن مجتمع لم تتبلور فيه التشكيلات والمؤسسات، وهذا يؤدي إلى أن يلعب التطرف الطائفي دوراً ديناميكياً في الصراع السياسي فهذه المليشيات تسعى إلى إشاعة الفوضى والخراب وهي مرتبطة عضوياً بقوى سياسية في دول الجوار وعلى رأسها إيران وتحصل منها على الدعم والتأييد.

صراع الهويات وأثره على بناء الدولة العراقية :

شغلت مسألة الصراع على الهويات في العراق حيزاً مهماً من اهتمامات الكثير من النخب الثقافية والأكاديمية ، وشرائح واسعة من المجتمع العراقي، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام1920م والي اليوم واتخذ أشكالاً متعددة ، فالصراع نقصد به هنا هو ما بين الهويات الفرعية كالعربية مع الكردية وكذلك المذهبية بين الطوائف الدينية الذي أثر ولازال يؤثر على الهوية الجامعة والعليا للمجتمع وهي الهوية الوطنية للدولة ، برزت الصورة الجلية لهذا الصراع وبعمق بعد التغيير الذي حدث عام 2003 أسباب كثيرة عمقت الصراع على الهويات في المجتمع العراقي وأثرت على هوية الدولة، تمثلت في التهميش والاضطهاد الذي وقع على طائفة معينة دون أخرى ،وقومية على حساب

أخرى، من قبل ما يعرف بالمجتمع السياسي أو أنظمة الحكم التي تعاقبت على *ال*حكم ، فمنذ أيام حكم العثمانيين للعراق والهوية الوطنية العراقية تعاني التمزق بفعل الموقع الجغرافي للعراق الذي كان يمثل منطقة الفصل بين القوى، أو الإمبراطوريات المتنافسة آنذاك العثمانية والفارسية فكان وقتها ولازال يمثل ساحة التنافس الحقيقي بين تلك القوتين لذلك كل ما كان موجودًا من ثقافات يرسخ في الانحياز *إ*ما إلى الدولة العثمانية أو للدولة الفارسية ، كان العامل الديني هو المحدد الرئيس فى الانتماء للمواطنة في ذلك الوقت لأن الإمبراطوريتين المجاورتين للعراق اعتمدتا على أسس ومصوغات دينية تنطلق كل منها في إخضاع الآخرين لهيمنتها ، وبحكم سطوة الحكم العثماني على العراق آنذاك ولأسباب قومية وطائفية لم تترك للمكونات العراقية المتمثلة في الشيعة والسنة والأكراد مجال في الحكم والإدارة ،وبذلك ترك ومنذ ذلك الت*ا*ريخ غياب الشعور بالمواطنة وهوية الانتماء للدولة فالمكون الشيعي تم التعامل معه على أسس طائفية وأنه ظهير للدولة الفارسية وعدم الأخذ بالاعتماد على حجمه السكاني بالنسبة لإقليم العراق، لذلك تجذرت الهوية والثقافة الدينية لديه، وأصبحت الهوية الأسمى في كل تعاملاته وتفاعلاته مع الدولة العثمانية وما تبعها من أنظمة حكم ، فالمكون السني بالرغم من التقارب المذهبي بينه وبين

الهوية الدينية للدولة العثمانية أيضًا، تم التعامل معه على أنه حليف غير موثوق فيه وتم إبعاده أيضا مما حدا به أن يتوجه نحو الهوية القومية ، ولأن الكرد تم التعامل معهم أيضا قوميا، وهذه حقائق تأكدها كتب التاريخ ووقائع الأحداث التي لازلنا نعيش ترسباتها اليوم ، فعند انتهاء حكم العثمانيين ومع بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة حدث ما لا يختلف كثيراً عن السابق ولازال إلى الآن ولكن بصورة أخرى، وهي تسخير الهوية الوطنية العليا للدولة في خدمة الهويات الفرعية والأمثلة على ذلك كثيرة، فمع قيام النظام الملكي في بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة والمعهود بثلاثيته المتمثلة في العائلة المالكة والضباط العثمانيين مثل نوري سعيد والانتداب البريطاني سخرت هوية المواطنة والدولة لخدمة الهويات الطائفية حيث أبعد المكون الشيعي عن ممارسة أي دور في إدارة الدولة والمؤسسات العراقية آنذاك، إلا ما ندر ، وبعده جاءت فترة الجمهوريات منذ عام 1958 إلى عام 2003 فوظفت أيضاً هوية المواطنة والدولة لخدمة الهويات الطائفية والقومية ، اليوم وبعد عملية التغيير ونتيجة للتشرذم في هوية الدولة من قبل الأنظمة السالفة أصبح المواطن العراقي يبحث عن هويته القومية والمذهبية ليجعل منها ظلا يستظل به بعد فقد الأمل فى هوية المواطنة والدولة، وهذا ليس عيبا فيه، بل العيب فى المجتمع السياسي الذي عمق هذا الشعور والولاء لدى

الموطنين للهويات الفرعية ونسيانهم وبالكاد عدم إيمانهم بالهوية الوطنية التي لم يلمسوا منها طيلة العقود غير العناوين والشعارات .

صراع الهويات بعد عام 2003 :

امتازت هذه الفترة في التصارع بين الهويات الفرعية للقوميات والطوائف في هذا البلد على إدارة الدولة ، فالثقافة السياسية لقيادات هذه الطوائف وبحكم ضياع المفهوم الوطني والمواطنة لهويتهم لم يكن أمامهما إلا مفهوم الهويات الفرعية لفرض بعض المكاسب والمناصب والمواقع القيادية في إدارة الدولة وبالتوازي والتقاسم مع قيادات الطوائف والقوميات الأخرى ، كما أن قلة الوعي والإدراك وترسبات أنظمة الحكم السابقة كان له الأثر على المواطن العراقي في هذا المكون أو ذاك الذي عانى من هويته الفرعية التي بسببها عاش الغربة في وطنه والإذلال بسببها وأشعرته الأنظمة بأفضلية الأجنبي عليه ، لذلك عندما تهاوت تلك الأنظمة خصوصاً نظام صدام تمسك الكثير من العراقيين بهوياتهم الخاصة بسبب ما عانوه من ظلم واضطهاد بسبب ذلك، وأصبحت قدسيتها لديهم تعلو قدسيّات كل الهويات ، وما عمق من تمسك المواطن العراقي بهويته الخاصة على حساب هوية المواطن، والدولة هي تلك الآلة الإعلامية الغربية والإقليمية فتارة تراها تنعت مكون من سكان العراق بالصفوي وتشعره بالتبعية وتعزز الانتماء الطائفي والديني

لديه على حساب الانتماء للوطن وكأن الهوية الوطنية العراقية تحددت بعد تهجير حوالي 70% من سكانه، وهذا هو تدمير العراق كما يريده الغرب والإقليم .

مقومات صراع الهويات في العراق هي :-

1- أنظمة الحكم الأجنبية التي تعاقبت على حكم العراق خصوصاً العثمانية والبريطانية .

2- أنظمة الحكم من داخل العراق التي اتخذت من القومية والطائفية تبريراً في حكمها والحفاظ علية وممارسة التميز والتعسف باسمها على حساب الآخرين من القوميات والمذاهب الأخرى .

3- الموقع الجغرافي المحوري للعراق وإحاطته بقوى إقليمية متنافسة في الصراع والنفوذ على المنطقة .

4- افتقار الدولة العراقية منذ تأسيسها وإلى وقت قريب إلى شخصيات ورموز ذات مناهج وأفكار وطنية صرفة في بناء الدولة وسيادة المواطنة فيها وعلوها مع احتفاظهم بهوياتهم الخاصة قومية أو مذهبية كانت .

5- غياب الوعي والإدراك لدى المواطن العراقي بأهمية المواطنة وأولوية هوية الدولة ومؤسساتها على الهويات الأخرى .

أهم آثار الصراع على الهويات على بناء الدولة العراقية:

1- وقوع البلاد في دوامة الصراع الطائفي العرقي والقومي دون أي رابح فيه بل الكل نال نصيب من الخسارة .

2- ضعف هيبة الدولة بسبب التدخلات الإقليمية والدولية لحساب قومية على أخرى وكذلك ديانة على حساب أخرى وطائفة على حساب أخرى .

3- تأخر مسيرة البلاد الاقتصادية والعلمية والثقافية وانشغال مكوناتها فيما بينها وسيادة التعصب الأعمى في التعبئة القومية والطائفية والدينية وأثار هذا التعصب باقية في النفوس لوقت طويل .

4- غياب الثقافات الوطنية الجامعة لهوية الدولة والابتعاد عنها وتشويه ومحاربة متبنيها.

6- استخدام القومية والدين والطائفة كوسيلة للوصول للسلطة في ظل نظام ديمقراطي من المفترض أن تستخدم المهنية والكفاءة الإدارية والقانونية والثقافية العابرة لتلك الثقافات في الوصول للسلطة .

أمام كل هذا الالتفاف حول الهويات القومية والدينية والطائفية في العراق والصراع فيما بينها والابتعاد في المقابل عن الهوية الوطنية أصبحت الحاجة ملحة اليوم للتفكير فى الحاضر والمستقبل في ضرورة ردم الهوة بين هذه الهويات لخلق الهوية الوطنية، وهذا بحاجة إلى جهد يتحمله كل أفراد المجتمع خاصة النخب السياسية .

مشكلة التنوع والتوحد في الهوية العراقية:

ان تاريخ الأمة العراقية يكشف لنا خاصية تتواجد في الكثير من الأمم التنوع والتوحد والعراق من ناحية موحد بعامل بيئي حاسم وصارم متمثل فى نهري دجلة والفرات حيث تنتشر القرى والمدن العراقية وهي على امتزاج وتوحد حضاري وسياسي طيلة التاريخ لكن من ناحية ثانية هذه الوحدة الكلية التي فرضها النهرين تعاني من عوامل تفريق مهمة وفعالة، فالعراق يظل من بين البلدان التي تتميز بازدواج حاد ، فمن ناحية هناك تنوع حاد في المناطق البيئية والاختلافات في المؤثرات الثقافية ، وفي الناحية المقابلة هناك الوحدة الشديدة التي فرضها النهرين الخصبين الممتدين على طول العراق ويشكلان أساس وجوده ووحدته الاقتصادية والسياسية والحضارية ويمكن ملاحظة أن هناك تنوعاً دينياً ومذهبياً ولغوياً مرتبط بالانقسام البيئي بين وسط وجنوب بغالبية عربية شيعية، ثم شمال بغالبية سنية وتنوع عربي كردي تركماني وسرياني مسيحي علماً بأن بغداد بحكم موقعها المتوسط بين كل المناطق أصبحت مركز تجمع كل المجتمعات البيئية العراقية المختلفة ومركز تمازج من كل النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية وهذا التوع البيئي لعب في تاريخ العراق دوراً ايجابياً يتمثل فى انبثاق ودوام روح الحضارة والجدل والابداع لدى العراقيين ، وأيضاً دوراً سلبياً يتمثل

فى روح الخلاف والتوتر والصراع السياسي والتبعية للخارج وانعزال الدولة عن الغالبية، هذه الفروق البيئية موجودة في كل بلدان العالم ولكن بدرجات مختلفة، ويمكن القول بأن العراق من ضمن الأوطان ذات درجات التنوع العالية جدا ففي مصر مثلاً هناك فرق واضح من كل النواحي التاريخية والسياسية والحضارية بين منطقة الجنوب(الصعيد) المتأثر بالوجود النوبي والأفريقي والجماعات البدوية الصحراوية العابرة من الجزيرة العربية، ثم منطقة الشمال حيث الدلتا الواسعة الخصبة والتأثير العرقي والثقافي الشامي والمتوسطي نفس الشيء مثلاً بالنسبة لفرنسا وإيطاليا ، حيث يكثر النمط الجرماني الأشقر في الشمال ونمط البحر المتوسط الأسمر في الجنوب.

مشكلة الهوية فى العراق

تعود مشكلة الهوية في العراق إلى :

1- تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة.

2- تعدد الولاءات والانتماءات، التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها.

3- النزعة الأبوية - البطريكية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم وأعراف وعصبيات عشائرية تغالبية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية، ويولدان آليات دفاع ذاتي للحفاظ على الهوية.

لذلك فأزمة الهوية ليست من داخلها، بقدر ما هي من خارجها، أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يؤدي إلى أزمة هوية، وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع إلى التعصب والتمييز العرقي أوالديني أو الطائفي ويقلل بالتالي من فرص التسامح والتفاهم والحوار والحال ان أزمة الهوية في العراق قبل كل شيء أزمة حرية ووعي بها وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، بمعنى آخر هي أزمة مواطنة لم تتبلور وأزمة دولة لم تكتمل ولم يتم نضجها، وأزمة نظام سياسي يتجاوز على حقوق المواطن وإنسانيته.

<u>المشكلة الكردية والانقسام الطائفي:</u>

الحالة الكردية العراقية، منطقياً لا تشكل من الناحية العددية تأثيراً كبيراً على الوضع العراقي بالاضافة إلى أن المنطقة الكردية لا تشكل مركزاً

حيوياً يمكنه أن يؤثر على الحياة في العراق، لا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية الصناعية ولا من الناحية الزراعية ولا من الناحية الثقافية إذن من أين اكتسبت هذه القضية ذلك الزخم والتأثير السياسي الكبير في الوضع العراقي منذ عشرات السنين ولحد الآن؟! الجواب بسيط وواضح جداً: ان قوة المشكلة الكردية وتأثيرها الحاسم نابع من ضعف الهوية العراقية أو بصورة أوضح نقول، من الانقسام الطائفي الذي يمزق ويضعف الغالبية العربية، منذ قرون وحتى الآن.

ان هذا الانقسام الطائفي هو لب وجوهر المشكلة العراقية، وما المشكلة الكردية إلاّ نتيجة طبيعية لهذا الانقسام الطائفي لعرب العراق وقد زاد الوضع تعاسة وتعقيداً، ان النخب العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى الآن، قد تجاهلت عن سابق اصرار الممزقة طائفياً فبدلاً من أن تعالج هذا المرض الوطني الخطير المتمثل خصوصاً فى الانقسام الطائفي، لجأت إلى مشاريع حزبية تقسيمية طائفية وقومية وأممية عمقت جراح الهوية بدلاً من مداواتها لو أخذنا مثال الحزب الشيوعي العراقي الذي قاد العقل العراقي خلال أجيال، فقد غيَّب تماماً هذه المشكلة الطائفية وراح ينفخ ليل نهار فى القضية الكردية سياسياً وثقافياً وتربوياً ، بحيث غدت هي المركز والمحور الذي يدور في فلكه العراق كله!.

هناك ميل لدى بعض المثقفين والسياسيين العراقيين يتلخص فى التالي:ان مشاكل العراق وضعفه الدائم بسبب الأكراد وأفضل حل لخلاص البلاد أن نعطيهم الاستقلال ونتخلص منهم والحقيقة أن مثل هذا الطرح عاطفي جداً وطفولي وغير واقعي ولا عقلاني وغير ممكن التطبيق للسببين التاليين:

أولاً، ان ضعف العراق ليس بسبب المشكلة الكردية، بل العكس تماماً: أن المشكلة الكردية هي نتيجة طبيعية لضعف العراق أي أن المشكلة الكردية من أعراض المرض العراقي وليس من أسبابه.

ثانياً: ان بتر العضو المتورم ليس في مصلحة، لا العضو نفسه ولا الجسد كله، والمطلوب رعاية الكل، عضواً وجسداً أي أن فصل المنطقة الكردية غير ممكن ولن يجلب السلام والصحة لا للعراق ولا للأكراد، بل العكس تماماً، سوف يزيد من ضعف الجميع ويفاقم من مشاكلهم ويسقطهم في دوامات من العنف والانفصالات والحروب الداخلية التي لا تنتهي؟!.

ان السنوات الأخيرة بيَّنت للقادة الأكراد الأكثر عنصرية وتعصباً وتشدقاً بأحلام كردستان الكبرى، ان هذا الحلم غير واقعي وغير ممكن التحقيق لا على المدى القريب ولا البعيد، ولا يجلب لهم غير التوتر

والمخاطر فمثلاً القوى المحيطة بالأكراد نجحت فى أستثمار أكبر نقطة ضعف في الوضع الكردي، ونعني بها تلك الانقسامات الكبرى بين الأكراد من جميع النواحي، المذهبية والدينية والسياسية ان تاريخ الأكراد مليء بالشواهد التي لا تحصى عن تلك الامكانيات الواقعية والكبيرة والسهلة لبث الانقسام بين الأكراد وتحويل الصراع إلى كردي ـ كردي فهناك الانقسامات العشائرية والمذهبية بل هناك انقسامات قومية داخل الاكراد أنفسهم، فهناك الناطقون بالسورانية والناطقون بالبهدنانية والناطقون بالهورمية ثم هناك جماعات مهمة غير كردية تعيش إلى جانب الأكراد مثل التركمان والسريان والعرب أما ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها في ديالى ونينوى وكركوك، فهناك الشيعة الأكراد الذين يتكلمون لغة خانقينية خاصة بهم، كذلك يوجد العرب والتركمان واليزيدية والشبك كل هذه الانقسامات إذن هي قنابل يمكن تفجيرها بسهولة في أي وقت ثم يجب عدم نسيان أن الأكراد قد أمضوا تاريخهم في صراعات داخلية كبيرة وخطيرة، ومن أهمها بين البرزانيين والطلبانيين وكانت آخر جولاتها في أعوام التسعينات وكلفت آلاف الضحايا من قتلى وجرحى ومشردين ومختطفين كل هذه الأسباب تجعل الأكراد الوقعيين يدركون جيداً أن البيت الكردي من زجاج ومن السهل جداً كسره لهذا فأن الانفصال عن العراق غير واقعي ولا يجلب لهم خصوصاً وللعراق عموماً

غير الخراب والاحتراب ثم لا يمكن الاعتماد كثيراً على الضعف الحالي للعراق، فأنه يقيناً سرعان ما سيستعيد عافيته ويمارس دوره الداخلي والخارجي المطلوب .

تركمان العراق بين هويتهم القومية وهويتهم العراقية

التركمان قبيلة من القبائل التركية التي وفدت من وسط آسيا، وتحديداً من منغوليا موطنهم الأصلي والفرق بين التركمان والأتراك هو كالفرق بين العدنان والقحطان أصل العرب أما الاختلاف اللغوي بينهما كأختلاف اللهجة العربية العراقية واللهجة العربية السورية،(مازالت اللهجة التركمانية تحتفظ بنسبة 40% من المفردات العربية بخلاف اللهجة التركية التي أدخلت إليها بعد تأسيس الجمهورية التركية، المفردات الإنجليزية والفرنسية بنسبة أكثر من 30% بدلاً من المفردات العربية، وما زال التركمان يعتمدون الحروف العربية في الكتابة.

المطالب السياسية

• تغيير المادة الواردة في قانون إدارة الدولة الانتقالي الدستور المؤقت والقائلة (العرب والأكراد شركاء في الوطن) لأنها مادة غير وطنية وغير ديمقراطية لأنها تعزز التمييز القومي في العراق وتبخس حقوق الفئات العراقية المختلفة، فضلاً عن أنها لم توضع نتيجة استفتاء شعبي أو

برلماني بل هي من وضع أنظمة عسكرية وقومية متعصبة إن جميع الدساتير الديمقراطية في العالم تتفق على القول (إن جميع المواطنين مهما كانت أصولهم وطبقاتهم وفئاتهم هم شركاء في الوطن) نعم إن جميع العراقيين شركاء في الوطن بغض النظر عن أصولهم القومية والدينية والمذهبية .

• التأكيد في الدستور الدائم على وحدة التراب العراقي وعدم تقسيمه أو تجزئته مهما كانت الظروف والأحوال .

• التأكيد على عراقية كركوك وخصوصيتها التركمانية، ورفض المزاعم القومية الكردية بأعتبارها جزءاً من كردستان وهذا الموقف يقتضي أولاً اتفاق العراقيين جميعهم على تحديد ماهية حدود كردستان بصورة رسمية وعقلانية ونهائية وعدم إبقائها هكذا معلقة وعرضة لنزوات الادعاءات القومية والميليشيات المسلحة التي استغلت غياب الدولة العراقية وتشتت القيادات السياسية وإهمال النخب المثقفة، بالقيام بحملات تنقية عرقية كردية ضد المواطنين العرب والتركمان والسريان وطردهم من بيوتهم وفرض أتباعهم على الإدارات المحلية .

• الاعتراف بالوجود التركماني في أربيل رسمياً والتأكيد على حقوقهم الثقافية والسياسية المتميزة في هذه المحافظة العراقية، وإرجاع حقوقهم

المغبونة من قبل الحكومات السابقة من ناحية الاعتراف بتمايزهم اللغوي والثقافي أسوة بأخوتهم الأكراد والسريان .

• تمتع التركمان بأحقية حصولهم على مناصب قيادية في أجهزة الدولة العراقية السيادية منها وغير السيادية بما فيها الجيش والتأكيد على إشراك جميع الفئات العراقية في إدارة الدولة والجيش بصورة قائمة على العرف والأخلاق دون أي داع لاستخدام طريقة التوزيع الطائفي على الطريقة اللبنانية المنافية لروح الوحدة الوطنية وحرية المعتقد يجب من أجل هذا تخصيص مراقبة برلمانية شديدة لمنع أية محاولة لاحتكار الدولة والجيش من قبل أية فئة مهما كانت .

• توجيه الاهتمام بالمناطق التركمانية المهملة والمهمشة وإيقاف حملات التعريب ومحاولات تكريد هذه المناطق في كركوك وأربيل، وتعويض العائلات التركمانية المبعدة إلى جنوب العراق أو إلى شماله وإعادة الجميع إلى وظائفهم .

• إلغاء آثار العملية التي قامت بها أجهزة الإحصاء الحكومية بإرغام التركمان وباقي الفئات العراقية من غير العرب والأكراد على تسجيل أنفسهم في الوثائق الرسمية، إما كعربي أو كردي.

• ابطال جميع وثائق وهويات الأحوال المدنية التي صدرت بعد 9 أبريل 2003 للذين استقدمتهم الأحزاب الكردية والتركمانية، ومنح الهويات والوثائق للذين يثبتون أنهم كانوا من سكان المدينة قبل9 أبريل 2003 .

المطالب الثقافية

• إدخال اللغة التركمانية كلغة اختيارية للدراسة والإطلاع في جميع مدارس العراق وحتى الجامعات والتثقيف باعتبار اللغة التركمانية (كذلك اللغتين الكردية والسريانية) كلغة عراقية أصيلة تحمل الكثير من التراث المحلي وتساهم من جانب آخر في تواصل العراق على كافة الأصعدة مع الشعوب الناطقة بالتركية، وتدعم مصالح العراق مع تركيا وأذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وقرغيزستان وكازاخستان، واعتبار هذه اللغة جسراً للتواصل الحضاري مع تلك الشعوب .

• فتح قسم اللغة التركمانية في كلية آداب جامعة بغداد أسوة بقسم اللغة الكردية وإضافة مادة اللغة التركمانية في معاهد إعداد المعلمين والمعلمات ويكون الاختصاص اختيارياً لتهيئة كوادر التدريس باللغة التركمانية .

• رد الاعتبار للميراث التركماني العراقي من خلال التعريف بشخصياته الثقافية المهمة مثل فضولي البغدادي ونسيمي، واعتبار هذه الشخصيات

وميراثها جزءاً من الميراث العراقي وفخراً لجميع العراقيين وليس للتركمان وحدهم وفتح المجال لهذا الميراث لتعبر عن نفسها في وسائل الإعلام الوطنية والتعريف بها على أنها نتاجات وطنية تهم كل العراقيين.

• إعادة التسميات التاريخية إلى المدن والمناطق والقصبات التركمانية علماً بأن معظم هذه الأسماء هي من أصول عراقية آرامية وليست تركمانية، ولكن اعتزاز التركمان بها لأنها أصبحت جزءاً من تراثهم الثقافي .

كركوك ومشكلتها

كركوك مدينة عراقية لكنها ليست كبقية المدن في شمال الوطن وجنوبه وهى كتاب مفتوح لكل عراقي كل من يعمل ويعيش فيها لا يغادرها، يتزوج فيها ويعيش فيها ويموت ويدفن فيها لكنها مدينة أصيبت باللعنة كما أصيبت البلدان العربية التي أكتشف فيها النفط فبعد اكتشاف النفط بدأ الصراع من أجل السيطرة عليها ولم يخمد إلى الآن، ولن يخمد إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً فقد خضعت مدينة كركوك لعملية تعريب في العهد الملكي لكنها كانت عملية منظمة وعقلانية ومن دون ضجة، فكانت خطة نوري السعيد تعريب المدينة بتوطين الموظفين العرب بأسلوب نقل الموظفين سنوياً منها وإليها، فالموظفين التركمان

والأكراد وقسم من العرب كانوا ينقلون سنوياً إلى الألوية الأخرى لقضاء أربعة سنوات خدمة مدنية فيها وينقل إلى كركوك موظفين عرب ليقضوا بقية عمرهم الوظيفي وحياتهم فيها وبعد الانقلاب العسكري عام 1958 نشط الإخوة الأكراد في تكريد مدينة كركوك خاصة بعد وصول الملا مصطفى البارزاني وأتباعه من منفاهم في الاتحاد السوفيتي وتأثير الحزب الشيوعي العراقي كان غالبية كوادر وأعضاء وأنصار الحزب الشيوعي في كركوك من الأكراد زحفت عشرات الآلاف من العائلات الكردية من القرى المحيطة بشمال كركوك إلى مركز المدينة واستولت على الأراضي من أصحابها التركمان وبنت البيوت البدائية عليها وألصقت صور عبد الكريم قاسم على الأبواب واعتبروها سند الملكية نشبت أثر هذه هجمة الاستيطان لتكريد كركوك حزازات ومصادمات بين سكان المدينة الأصليين التركمان وبين الوافدين للسيطرة عليها من خلال تغيير ديموغرافيتها، تحولت هذه الحزازات إلى صراع دامي بين الأكراد والتركمان تحالف التركمان والعرب في المدينة لإيقاف هذه الهجمة المنظمة ذات الأهداف السياسية واستمر الصراع والحزازات والمناوشات إلى أن انفجرت عام 1959 خلال مسيرة الذكرى الأولى لثورة 14 تموز، أرتكب الشيوعيون خلالها مجزرة بشعة قتلوا وسحلوا شباب التركمان في الشوراع ومثلوا بأجسادهم وعلقوها على أعمدة

الكهرباء والأشجار ونهبوا محلاتهم التجارية وبيوتهم كانت المجزرة ترجمة بشعة وقذرة لوحشية الإنسان ضد أخيه الإنسان راح ضحيتها ستة وثلاثين من خيرة شباب التركمان وعشرات من الجرحى ومن يومها لم تهدأ هذه المدينة الوادعة التي كانت تسمى في يوم من الأيام سويسرا العراق دبت الفرقة والبغضاء والحقد والفتن بين القوميات الرئيسية الثلاثة في المدينة واستمرت المشاحنات بينها ولم تهدأ إلى الآن وبعد توقيع اتفاقية 11 مارس 1972 الشهيرة بين الرئيس السابق صدام حسين والحزب الديمقراطي الكردستاني لمنح الأكراد الحكم الذاتي، بدأ نظامه في تنفيذ خطة متطرفة لتعريب كركوك وتهجير العائلات التركمانية والكردية منها بموجب الاتفاقية المذكورة حصل الأكراد على الحكم الذاتي على أن تطبق كاملة خلال خمس سنوات نفذ الاتفاق بالكامل ماعدا فقرتين، الأولى، هي مسألة إلحاق محافظة كركوك بأقليم كردستان الخاضع للحكم الذاتي أضحت هذه الفقرة مدار خلاف حاد بين إصرار صدام حسين على عدم اعتبارها ضمن الإقليم وبين إصرار الزعماء الأكراد على ضرورة إلحاق كركوك بكردستان العراق ضمن اتفاقية 11 مارس 1972 كان إصرار صدام حسين يستند على أرضية قوية، طلب الرجوع إلى إحصائية تعداد السكان لعام 1957، لتقرير ما إذا كانت كركوك مدينة كردية أم لا، لأن إحصائية العام المذكور تثبت أن الأكراد

في كركوك الأقلية القومية الثانية بعد التركمان ويليهما العرب ثم المسيحيون ولكن الأكراد أصروا على اعتماد تعداد السكان لعام 1967 كأساس وسبب رفض صدام حسين اعتماد إحصائية تعداد السكان لعام 1967 هو لنزوح أعداد هائلة من الأكراد إلى المدينة بعد انقلاب عام 1958 فهذا النزوح قلب توازن السكان لصالح الأكراد عمد الرئيس السابق بعد ذلك إلى تهجير الأكراد الوافدين إلى كركوك بعد عام 1958إلى شمال العراق والمئات من العائلات التركمانية إلى جنوبه وأستقدم عشرات الآلاف من عائلات العرب الشيعة من جنوب العراق وأستوطنهم في مركز مدينة كركوك وضواحيها وخصص لهم أراضي سكنية مجاناً ودفع لهم مبالغ مالية كبيرة في ذلك الوقت لبنائها ولم يدفع فلساً واحداً للمهجرين الأكراد والتركمان بل حملهم نفقات ترحليهم وبقيت هذه المنكوبة منذ ذلك الوقت محل صراع سياسي أحياناً ودموي أحياناً أخرى وبعد احتلال العراق، غض الأمريكان والبريطانيون النظر عن محاولات إلحاق محافظة كركوك بإقليم كردستان واعتبروها جزءاً منه وفق تصريحات متكررة صادرة عن المسؤولين الأمريكان والبريطانيين، وبهذا أضافت أمريكا خطأ استراتيجياً آخر لجملة أخطائها التي لا تعد ولا تحصى في العراق وبما أن مجلس الحكم الانتقالي لا يحل ولا يربط وواقع تحت مطرقة الأمريكان وسندان الأكراد لم يحرك ساكناً

ليطلب تأجيل هذا الموضوع الحساس والحيوي لمستقبل وحدة التراب العراقي لما بعد إجراء تعداد سكاني نزيه برغم صدور بعض الأصوات الخافتة في المجلس تطلب تأجيل هذا الموضوع إلاّ أن الضغط الكردي في المجلس أسكت هذه الأصوات الخافتة وهكذا سبق السيف العذل ووقع فأس أمريكا على رأس العراق وشعبه وباتت هذه المدينة الوادعة قنبلة العراق الموقوتة وهكذا خضعت المدينة المنكوبة مرة أخرى لعملية تكريد واسع النطاق منذ 9 أبريل، بحجة إعادة المهجرين في العهد السابق وللحقيقة والتاريخ أن عدد العائلات التي هجرت من كركوك خلال التسعينات كانت 576 عائلة من منطقة الشورجة، أستقدم حزب جلال الطالباني 200 ألف عائلة كردية من شمال العراق ومن سوريا وتركيا لإسكانهم في كركوك ومنحوا هوية أحوال مدنية رسمية في ظل سيطرة الأكراد على مجلس المحافظة الذين عينتهم قوات الاحتلال وهذا هو سبب احتجاج الأعضاء التركمان والعرب في مجلس المحافظة وتقديم استقالاتهم إلى جانب أسباب أخرى وإذا كان الأمر يخص المهجرين فلماذا لم يسمح للمهجرين التركمان بالعودة إليها؟ وهكذا بدأ نفوذ جلال الطالباني وحزبه يتعاظمان في كركوك تحت سمع وبصر سلطات الاحتلال وعندما سيستولي عليها كلياً سيمسك بجميع أوراق اللعبة في كردستان لتبدأ ملحمة الصراع بينه وبين مسعود البرزاني للسيطرة على كردستان

العراق وما هو مخطط له بشأن هذه المدينة سيئة الحظ، كان السبب المباشر والحقيقي لرفض الأكراد دخول القوات التركية إلى العراق، فتوقع الأكراد انه في حالة نشوب صراع ساخن بين الأكراد والتركمان من أجل السيطرة على كركوك ربما ستتدخل القوات التركية لصالح التركمان وتقلب المعادلة والخطة رأساً على عقب ينبغي للغيرة الوطنية رفض جميع القوات الأجنبية المحتلة مهما كان حجمها وجنسياتها ومسمياتها.

الناطقون بالسريانية وهويتهم المهددة!:

يجري الحديث عن الفيدرالية في العراق بصفتها الشكل المناسب لإدارة البلاد ويتم التركيز فيها على العلاقة بين العرب والأكراد من خلال تحديد الرابطة بين المركز في بغداد وإقليم كردستان وفي سياق الحديث تتم الإشارة إلى التركمان بصفتهم عنصراً من عناصر تكوين المجتمع العراقي ولا سيما من جهة تواجدهم في كركوك ولكن الجميع ينسى في خضم النقاش الإشارة إلى عنصر آخر لا يقل ثقلاً وحضوراً ورسوخاً في تربة المجتمع العراقي: السريان والكلدان والآشوريين هؤلاء أحفاد القوم الذين أقاموا حضارة عريقة نهضت على أيديهم في العراق منذ آلاف السنين هم الذين شيدوا بابل ونينوى وأنشأوا المكتبات وسنّوا القوانين وبنوا ممالك وامبراطوريات عريقة وهم ليسوا الآن على ذلك القدر من

القوة والمهابة هذا أحد وجوه حركة التاريخ إلاّ أنهم ما زالوا هناك حاملين تاريخهم وتراثهم ولغتهم وثقافتهم وإرادتهم في أن يصمدوا ويعيشوا ويظفروا بالحرية .

أثر الفوضى الطائفية على العراق

أدى الفراغ الأمني والقانوني بعد سقوط النظام العراقي السابق إلى سيادة حالة من الفوضى وأعمال السلب والنهب لتتبعها أعمال التخريب والطائفية وبروز الطروحات الطائفية لتُستغَل من قبل منظمات ظهرت بشكل واضح بعد عام 2003م مدعومة من قبل أجهزة الدولة الجديدة ذاتِها ودول ومخابرات إقليمية ودولية على رأسها إيران وأخذت ظاهرة الطائفية والعنصرية شكل التشدد والتطرف، وهو ما وسع أعمال العنف والتهجير والقتل على الهوية لتنفجر بشكل لم يسبق له مثيل بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، وعلى الرغم من التحرك السريع للمرجعيات الدينية السنية التي أجهضت حرباً طائفية وشيكة الوقوع، فإن التطرف والتهجير والقتل الطائفي استمر بين تصاعد وهبوط بشكل لا يمكن تجاهله؛ إذ يشكل هذا التطرف خطراً كبيراً على المجتمع العراقي.

هوية بغداد ماذا تبقّى منها؟

اليوم بعد مرور أكثر من إثني عشر قرناً على تأسيس هذه المدينة التي غدونا نشعر أنها أمُنا التي نحتاج منها أن لا تنقطع عن تكرار ولادتنا كل يوم بالرغم من قسوتها وندوبها وشيخوختها، يأتي تقرير مؤسسة ميرسر لجودة مستويات المعيشة الصادر في 26 مايس 2010م ليقرر أن بغداد احتفظت بمركزها بوصفها ما تزال أسوأ مدن العالم في تدهور مستويات المعيشة وعدم الاستقرار وتدني مستويات الأمن، إذ احتلت رقم 221 أي المرتبة الأخيرة بين هذه المدن، وهي ما تزال بعيدة جداً عن ثاني أسوأ مدن القائمة وهي بانجوي في جمهورية أفريقيا الوسطى ويعتمد هذا التقرير على 39 معياراً يجري الاحتكام إليها لتقويم جودة الحياة في المدن،من بينها:الاستقرار السياسي، ومعدلات الجريمة، وسلطة القانون، والقيود على الحرية الشخصية، والصحة، والنظافة، والكهرباء، ومياه الشرب، ومياه الصرف الصحي، والتلوث، والتخلص من النفايات، والتعليم، وزحام المرور، ودور السينما، والمسارح، والمطاعم، والرياضة، والسكن، وخدمات الصيانة، والسيارات ، والمناخ.

من هنا يبرز سؤال لعله فلسفي نوعاً ما هو من الذي ينتج الآخر ويديمه ، المدينة أم هويتها؟ وبتحديد أكثر: هل اندثرت هوية بغداد نهائياً

بعد أن سُحقتْ ديموجرافيتها الأنيقة بتأثير فظاظة الهجرات والتهجير منها وإليها، وتناسل الحروب، ونرجسية الدكتاتورية، وسادية الاحتلال، وسيكوباتية العنف السياسي - الديني الذي يسعى اليوم لتفتيت ما تبقى من أسس الدولة المدنية بمعاول الجماعات الثيوقراطية ما قبل المدنية؟! أم أن هوية بغداد المنجزة كامنة ومتأصلة في العقل الباطن لما تبقى من سكانها الأصليين إلى الحد الذي سيجعلها تنتشل المدينة من الرثاثة الغارقة فيها حالياً وتعيد لها مناخها السوسيوجمالي وهو مزيج من قيم الفن والعقلانية والتمدن؟!.

لا تتيسر إجابة مؤكدة ومباشرة عن هذا السؤال المزدوج، في ظل فوضى المجتمع الحالية، إذ تبدو كل الاحتمالات قائمة لمن يراقب الحدث تفصيلياً بعين المراقب السياسي أو الاجتماعي، ما دام التاريخ لا تحركه الأقدار بل إرادات الناس ووعيهم الاجتماعي سواء كان شعورياً أو لاشعورياً غير أن تحليلاً سيكولوجياً ابتدائياً لما آلت إليه أوضاع مدينة بغداد، والمقصود بمفهوم هوية بغداد هو هوية المكان أي ذلك الطابع الحضاري المدني الناتج عن السلوك الاجتماعي لسكان بغداد في الحقبة التي أعقبت تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921م وانتهت مع بدايات عسكرة المجتمع العراقي 1980م، بما أفرزته تلك الحقبة من فن وأدب وعمارة وسياسة، ومن منظومات قيم تنوير حاكت النسيج الاجتماعي

للحياة فى بغداد آنذاك، متمثلة فى تنامي قيم العلم والجمال والحداثة والوطنية والتآخي الديني وحرية المرأة وبدايات انبثاق مفهوم المواطنة لدى الفرد العراقي.

obeikandl.com